ICANN | GAC
Governmental Advisory Committee

ICANN 68
VIRTUAL POLICY FORUM
22–25 June 2020

نظام WHOIS وسياسة حماية البيانات

الجلسة 6

المحتويات

معلومات أساسية 2
القضايا 2
اقتراح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية خلال اجتماع ICANN68 3
التطورات ذات الصلة 5
مراجعة الحالة الراهنة 5
التركيز: سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام المؤقت 7
التركيز: وضع السياسات المستمرة في العملية المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات تسجيل gTLD 9
التركيز: مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات (DPAs) 11
المواقف الحالية 13
الوثائق المرجعية الرئيسية 14

الهدف من الجلسة

مراجعة ومناقشة حالة عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP بخصوص بيانات تسجيل gTLD بعد إصدار التقرير النهائي للمرحلة الثانية وما تلاه من ملحق. وقدمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تعليقات حل منهما. وسوف تناقش اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا حالة الترتيبات الحالية بموجب سياسة بيانات التسجيل المؤقتة من أجل توفير قدرة معقولة على الوصول إلى بيانات تسجيل gTLD في نفس وقت وضع نموذج للوصول.

معلومات أساسية

على مدى العقود الماضية، أصبحت المعلومات المتعلقة بالأفراد أو الكيانات التي تحمل اسمًا للنطاق ("بيانات تسجيل النطاق") متاحة بشكل عام من خلال بروتوكول WHOIS وخدمات Whois ذات الصلة[1]، وعليه باتت أداةً لا غنى عنها لإسناد المحتوى والخدمات والجريمة على الانترنت لأصحابها.

وبالتالي، كانت WHOIS موضع اهتمام طويل الأمد لمجتمع ICANN، بما في ذلك GAC، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الصعبة مثل المخاوف المتعلقة بعدم حماية البيانات الشخصية، وعدم دقة بيانات التسجيل.

أجبر بدء العمل بالقانون العام لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي في 25 أيار (مايو) 2018 مؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة ومجتمع ICANN على جعل نظام WHOIS متوافق مع تنظيم حماية البيانات.

القضايا

يتطلب تحديد السياسات المناسبة لبروتوكول WHOIS، أوكما هو معروف باسم خدمات دليل التسجيل (RDS) مراعاة المسائل المتعلقة بالقدر نفسه من حماية البيانات والممارسات المشروعة والقانونية المرتبطة بحماية الجمهور، بما في ذلك مكافحة السلوك غير القانوني مثل الجرائم الإلكترونية والاحتيال وانتهاك الملكية الفكرية والتأكد من الأمن وتعزيز ثقة المستخدم وثقة المستهلك في الإنترنت وحماية المستهلكين وشركات الأعمال. مشورة[2] اللجنة الاستشارية الحكومية المسبقة ولوائح ICANN تقر بهذه المصالح الحيوية.

وأقرت مجموعة العمل المعنية بحماية البيانات بالمادة 29، والمجلس الأوروبي لحماية البيانات بأنه "يجب أن يكون لجهات الإنفاذ المخولة بموجب القانون الحق في الوصول والاطلاع على البيانات الشخصية في أدلة نظام Whois" وأكدت على توقعها بأن تقوم ICANN "بوضع نموذج WHOIS يتيح الاستخدامات المشروعة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، مثل جهات إنفاذ القانون [...]".

ومع ذلك، وفقًا لما تم التركيز عليه في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ومساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية المختلفة منذ اجتماع ICANN60 في أبوظبي (تشرين الثاني (نوفمبر) 2017)، فشلت الجهود المبذولة حتى الآن من قبل مؤسسة ICANN ومجتمع ICANN في تلبية كل من ضرورة حماية البيانات وحماية المصلحة العامة. وفي الوقت الحالي، يتم حذف الكثير من معلومات نظام WHOIS العامة مرة واحدة دون وجود عملية حقيقية أو آلية للوصول إلى المعلومات للاستخدامات المشروعة. وعلى وجه التحديد، لم يعد من المتوقع أن يكون لدى جهات إنفاذ القانون وجهات حماية البيانات وخبراء الأمن السيبراني وأصحاب حقوق الملكية الفكرية إمكانية الاعتماد على الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لحماية المصلحة العامة[3].

---

[1] انظر الموجز الفني لنظام WHOIS رفيع المستوى لمؤسسة ICANN في (20 نيسان/أبريل 2018)

[2] انظر على وجه الخصوص مبادئ Whois الخاصة بـ GAC المتعلقة بخدمات WHOIS الخاصة بـ gTLD (28 آذار (مارس) 2007)

[3] لمزيد من المناقشة، انظر "أهمية الوصول الموحد إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة" في ورقة مناقشة الجلسة عبر الوب في GAC (بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2019)

اقتراح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية خلال اجتماع ICANN68

1. **لقد تم التعامل تعاملاً مناسبًا مع تقييم النظام الموحد المقترح شبه النهائي للوصول والإفصاح عن بيانات تسجيل gTLD (نظام الوصول/الإفصاح القياسي أو SSAD)** بعد المداولات بشأن التعليقات العامة الواردة ردًا على التقرير الأولي https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-phase-2-initial-07feb20-en.pdf للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2020) وأيضًا ملحقها (المؤرخ 26 آذار/مارس 2020)، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت قضايا السياسة العامة التي تم إبرازها في تعقيبات أو مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السابقة، أو ما تم إقراره من قضايا من جانب جهات حماية البيانات المعنية، واشتمل هذا التعامل الملائم على ما يلي:
   a. المرونة والاستقلالية لكل كيان سيادي في وضع مناهجه الخاصة به تجاه **اعتماد السلطات العامة في نظام الوصول/الإفصاح القياسي SSAD**، بناءً على القانون المحلي
   b. **مركزية وأتمتة الكشف والإفصاح** لجهات إنفاذ القانون وغيرها من الهيئات العامة الشرعية، وكذلك الأطراف الأخرى الشرعية، متى ما كان ذلك مسموحًا به قانونًا
   c. **الاستجابة المسئولة للطلبات المشروعة** والتي تشمل إطارًا زمنيًا مناسبًا للرد على الطلبات العاجلة (بما لا يزيد عن 24 ساعة)، واتفاقيات سارية لمستوى الخدمات من أجل الأطراف المتعاقدة، وقدرة إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN على اتخاذ إجراء فعال متى اقتضت الضرورة ذلك
   d. **الضمانات المناسبة** وضمانات حماية البيانات لأصحاب البيانات على وجه الخصوص لمعالجة وعمليات نقل البيانات الشخصية (على سبيل المثال؛ النص على ذلك ي وثيقة ملزمة قانونًا، مثل عقود أو اتفاقية للسيطرة والإشراف المشتركين أو مذكرة تفاهم بين الطرف الناقل والمتلقي)
   e. **آلية تطوير فعالة** لضمان أخذ نظام الوصول/الإفصاح القياسي في اعتباره المزيد من المعلومات والتوجيهات المتوقع أن تكون متاحة حول مطابقة وانطباق قانون حماية البيانات المعنيّ بتشغيل وعمل نظام الوصول/الإفصاح القياسي.

2. **مراعاة مشاركة الجهات المعنية بحماية البيانات ومجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN ومجلس منظمة دعم الأسماء العامة**، حسبما يتناسب، **في حل مشكلات السياسة العالقة** التي تخص المصلحة العامة، وعلى وجه التحديد الحاجة إلى:
   a. تمييز المعالجة ومستوى الحماية المطلوبة **للكيانات الاعتبارية (مقابل الكيانات الطبيعية)**
   b. التأكد من **دقة بيانات التسجيل** في ضوء الأغراض التي تُعالج من أجلها تلك البيانات
   c. تنفيذ سياسة GNSO **المتعلقة بتسجيل النطاقات باستخدام خدمات الخصوصية والبروكسي** التي أثبتت أنها تضم قدرًا كبيرًا من التسجيلات المسيئة، والتي قد تستفيد من حماية مزدوجة للخصوصية بموجب سياسة نظام الوصول/الإفصاح القياسي.
   d. توضيح مسئوليات الإفصاح عن البيانات الشخصية **بين ICANN والأطراف المتعاقدة**
   e. معالجة عمليات **نقل البيانات الدولية**، عند اجتياز عملية الإفصاح عن بيانات التسجيل مختلف المناطق ذات الاختصاص القضائي
   f. استكشاف جدوى **الاتصالات الفريدة** وأيضًا **عناوين البريد الإلكتروني المجهلة والموحدة**

3. **ناقش توقعات GAC المتعلقة بالنشر في الوقت المناسب وتشغيل** نظام موحد للوصول والكشف عن بيانات تسجيل gTLD (SSAD)
   a. قد يرغب أعضاء GAC في النظر في **كيفية اجتماع مبادئ اعتماد GAC مع النظام الموحد المقترح من EPDP للوصول والإفشاء** (SSAD)، التي تعتبر جزء لا يتجزأ، **من شأنها أن تترجم على مستوى البلد/الإقليم** لتنظيم الاعتماد والوصول لمستخدميها من السلطات العامة المحددة
   b. قد يرغب أعضاء GAC أيضًا في الإبلاغ عن المبادرات في حكوماتهم من أجل جمع قائمة الجهات العامة التي تشترط الوصول إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة (راجع نقاط العمل في القسم 2.1 من محضر اجتماع ICANN65 واجتماع ICANN66، والقسم 2.3 من محضر اجتماع ICANN67)

4. استمرار **تقييم فاعلية الترتيبات المؤقتة من أجل الوصول إلى البيانات غير العامة في ضوء التطورات الأخيرة،** واتساقًا مع النصيحة الواردة في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي الصادر في مونتريال (بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) وأيضًا قبول مجلس إدارة ICANN لهذه النصيحة (بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2020)، بما في ذلك ما يلي:
   a. **وضع نموذج للطلبات القياسية التطوعية** بين منظمة ICANN وكل من مجموعتي أصحاب المصلحة في السجلات وأمناء السجلات
   b. **توثيق التزامات الأطراف المتعاقدة ونقاط الاتصال** فيما يخص توفيرهم للوصول المعقول إلى بيانات التسجيل غير العامة
   c. **تعليمات واضحة حول كيفية تقديم الشكاوى والإبلاغ عن تلك الشكاوى** باعتباره جزءًا من تطور أنظمة الامتثال في ICANN المتوقع حدوثه بحلول الربع الثالث من العام 2020
   d. **قدرة ICANN على إنفاذ المطلب الخاص بقيام الأطراف المتعاقدة بتوفير وصول معقول** في حالة رفض ذلك الوصول أمام الجهات العامة وغيرها من الأطراف الأخرى الشرعية

التطورات ذات الصلة

مراجعة الحالة الراهنة

- **من المتوقع أن يظل نظام السياسة المؤقتة** الحالي المطبق على بيانات تسجيل gTLD **ساري المفعول في المستقبل القريب، لكنه قد لا يضمن الوصول** إلى البيانات غير العامة للجهات العامة وغيرها من الأطراف الأخرى الشرعية
  - وبعد التعليقات والآراء المقدمة من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN (24 نيسان/أبريل 2019)، في 15 أيار/مايو 2019، اتخذ **مجلس إدارة ICANN** إجراءً (وردت تفاصيله في بطاقة سجل الأداء) بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة التيوضعت الأساس لنظام السياسة المستقبلية فيما يتعلق ببيانات تسجيل gTLD . في 20 أيار/مايو 2019، انتهت صلاحية المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام، وتم استبدالها بسياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام، والتي تتطلب من **الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير التي تتوافق مع المواصفة المؤقتة**، في نفس وقت تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية بمجرد اكتمال تنفيذ توصيات السياسات من المرحلة الأولى لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP.
  - وفي بيان مونتريال الختامي (بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وجهت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC النصح إلى مجلس إدارة ICANN بضمان أن النظام الحالي الذي يتطلب "وصولاً معقولاً" إلى بيانات تسجيل اسم نطاق غير عام يعمل بشكل فعال". وقد قَبل مجلس إدارة ICANN في بطاقة درجات نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية (26 كانون الثاني/يناير 2020) هذه النصيحة ووجه منظمة ICANN إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الموثقة بمزيد من التفصيل في هذه النشرة.
  - سعى خطاب صدر مؤخرًا من مدير ICANN التنفيذي (22 أيار/مايو 2020) إلى إطلاع وإحاطة مجلس حماية البيانات الأوروبية بأن "التحديات الحالية تضمن وصولاً فعالاً وقابلاً للتنبؤ وشفافًا إلى بيانات التسجيل" بما يؤثر حتى على الوصول الخاص بهيئة حماية البيانات إلى تلك البيانات بسبب تحمل نقاط عدم اليقين في تطبيق قانون حماية البيانات العامة GDPR. وأكد الخطاب على أنه في غياب مزيد من الإرشادات، قد لا تحصل الجهات العامة على "وصول متسق إلى البيانات اللازمة من أجل حماية المصالح المشروعة والمصلحة العامة" (تم توفير المزيد من التفاصيل في هذه النشرة في الصفحة 8 والصفة 12)
- **لقد أوشك وضع السياسة في المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP على الانتهاء، ولكن مع انحرافات عن التسوية الأولية، وعلى نطاق عمل أضيق من المتوقع**
  - وقد أدى رد الهيئة البلجيكية لحماية البيانات (بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2019) على طلب ICANN بالحصول على الإرشادات والتوجيهات من مجلس حماية البيانات الأوروبية (بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019) على أساس ورقة تستكشف نموذجًا للوصول الموحد لبيانات تسجيل gTLD إلى قيام أصحاب المصلحة بتقديم توصية في التقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2020)، **بنظام موحد للوصول والإفصاح (SSAD)** لبيانات تسجيل gTLD غير العامة بحيث يكون نظامًا وسطًا يرضي جميع الأطراف، **من خلال مزج مستوى ما من مستويات المركزية** (تفضله الأطراف الأخرى، بما في ذلك السلطات العامة) ومستوى ما من اللامركزية (تفضله الأطراف المتعاقدة وأنصار الخصوصية)، **مع القدرة على تحقيق المزيد من المركزية والأتمتة** من خلال عملية تحسين.
  - **ومع ذلك، من المرجح أن تنحرف التوصيات النهائية عن التسوية الأصلية** التي تم التوصل إليها في التقرير الأولي لصالح الحفاظ على اللامركزية الكاملة في صنع القرار من قبل الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالإفصاح عن بيانات التسجيل.
  - بالإضافة إلى ذلك، وعلى النقيض من الاتفاقية السابقة بموجب ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات والتقرير النهائي للمرحلة الأولى، **لن يتم التعامل مع مشكلات دقة بيانات التسجيل والتفريق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء**

العامة EPDP، وفقًا لما هو مطروح في الملحق المرفق بالتقرير الأولي للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP (بتاريخ 26 آذار/مارس 2020) وبعد مراسلات من مجلس منظمة دعم الأسماء العامة إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات (بتاريخ 17 آذار/مارس2020). وكان اعتراض الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة غير التجاريين على إجراء مزيد من النظر والدراسة للمشكلات قد لقي تأييدًا من النصيحة القانونية المقدمة من فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات (انظر قسم الوثائق المرجعية) بالإضافة إلى الضغط من أجل إنهاء المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP في حزيران/يونيو 2020.

- **وعلى الرغم من الفائدة التي عادت بها تعقيبات وآراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على تأكيد التقدم الذي تم إحرازه** تجاه وضع نموذج مناسب للوصول إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة، **إلا أن نظام الوصول/الإفصاح القياسي الذي تمخض عن المداولات الأخيرة لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP قد لا يبدو مُرضيًا** بالنسبة للعديد من مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.
  - وقد تم تضمين مبادئ اعتماد اللجنة الاستشارية الحكومية وفقًا لما اعتمدته اللجنة الاستشارية الحكومية (21 كانون الثاني/يناير 2020) في التقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP تحت مسمى التوصية رقم 2 وتمت مراجعتها مؤخرًا (2 حزيران/يونيو 2020) من أجل ضم التعليقات العامة الواردة، وتم تقديمها إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات من أجل مزيد من النقاش.
  - لقد سعى مندوبو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المركزية في نظام الوصول/الإفصاح القياسي، بالإضافة إلى رد سريع -وفي بعض الحالات إلى الإفصاح التلقائي- على طلبات السلطات العامة. ولم توافق **الأطراف المتعاقدة** على الرغم من ذلك **على عمليات الإفصاح التلقائي خارج نطاق سيطرتهم**.
  - **من المرجح أن تظل العديد من المشكلات الخطرة** التي تم تسليط الضوء عليها في تعقيبات وآراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الأخيرة (في 24 آذار/مارس 2020) بالتقرير الأوليّ للمرحلة الثانية وفي تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (في 5 أيار/مايو 2020) حول الملحق التالي بالتقرير الأوليّ **بدون حل بحلول موعد انتهاء المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP**، ويشمل ذلك الضمانات التي تخص التطور الكفؤ والفعال لنموذج نظام الوصول/الإفصاح القياسي في المستقبل، وتحسن دقة بيانات التسجيل، والتفريق في نشر بيانات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
- وفي الآونة الأخيرة، فقد سلطت مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع مدير ICANN التنفيذي: سياسة WHOIS/قانون حماية البيانات العامة GDPR والمسائل التنفيذية (28 أيار/مايو 2020) الضوء على بعض المخاوف الحالية:
  - سلط كل من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وقادة موضوعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الضوء على **التحديات الجارية أمام السلطات العامة في الوصول إلى بيانات التسجيل** ومخاوف حول **قدرة إدارة الامتثال في ICANN على مجابهة حالات الرفض الخاطئ للوصول** من جانب الأطراف المتعاقدة.
  - وناقش مدير ICANN التنفيذي الاختلافات بين نظام الوصول/الإفصاح القياسي المقترح ونموذج الوصول الموحد لمؤسسة ICANN، حيث إن **نظام الوصول/الإفصاح القياسي يجعل من السهل معالجة الطلبات من جانب الأطراف المتعاقدة بطريقة غير مركزية، ولكن بدون تحمل أي مسئولة أمام ICANN عن قرارات الإفصاح عن البيانات**، على الرغم من جاهزية واستعداد المنظمة (وأيضًا مجلس إدارة ICANN) على تولي تلك المسئولية وفقًا لما هو منصوص عليه في نموذج الوصول الموحد.
  - وأكد مدير ICANN التنفيذي على أن **منظمة ICANN تواصل عملها نحو التوصل إلى طريقة** لتولي قدرًا أكبر من المسئولية **لتسهيل الإفصاح عن بيانات التسجيل للجهات الأخرى متى ما كان ذلك مناسبًا من حيث المصلحة العامة.**

التركيز: سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام المؤقت

- بعد إجراء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 أيار (مايو) 2019)، انتهت صلاحية المواصفات المؤقتة لبيانات تسجيل gTLD في 20 مايو 2019 ، ويتم استبدالها الآنبسياسة بيانات تسجيل الدخول إلى gTLDs التي تتطلب **من الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير المتسقة مع المواصفات المؤقتة**، في انتظار تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية وفقًا لتوصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- قدمت مؤسسة ICANN وممثلي المجتمع في فريق مراجعة التنفيذ (IRT)، الذين يصيغون اللغة التي أصبحت في نهاية المطاف سياسات الإجماع القابلة للتنفيذ تعاقديًا لدى ICANN خطة من 3 مراحل **وذلك لتنفيذ التسجيل النهائي لسياسة البيانات، تمشيًا مع المبادئ المنصوص عليها في التوصية 28 من المرحلة 1** لخطة العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- لكن، وكما ذُكر لمجلس GNSO في (2 تشرين الأول (أكتوبر) 2019)، **رأي فريق عمل تنفيذ التوصيات أن الموعد النهائي للتنفيذ الموافق 29 شباط (فبراير) 2020 "غير مجديًا"**، نظرًا للنطاق الواسع للعمل والتعقيد، **وعدم القدرة على توفير أي جدول زمني** في هذه المرحلة.

- نتيجةً لذلك، **لن يتم تناول تأثير المواصفة المؤقتة على تحقيقات إنفاذ القانون**، كما تمت الإشارة إليه فيالقسم 4.2 من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في برشلونة (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) والمشار إليها في إدخال GAC إلى مجلس إدارة ICANN في (24 نيسان (أبريل) 2019)، **على المدى القصير**. وتشمل المخاوف:
  - تحتوي المواصفات المؤقتة على وصول مجزأ إلى بيانات التسجيل، التي تحكمها الآن الآلاف من السياسات المتميزة اعتمادًا على أمين السجل المعني
  - فشلت المتطلبات الحالية في المواصفات المؤقتة في تلبية احتياجات محققي إنفاذ القانون والأمن الإلكتروني (مع وجود مخاوف مماثلة لأولئك المشاركين في حماية الملكية الفكرية) بسبب:
    - تأخر التحقيقات أو وقفها؛
    - لا يعرف المستخدمون كيفية طلب الوصول إلى المعلومات غير العامة؛
    - وقد تم منع العديد من أولئك الذين يسعون إلى الوصول.

- في المشورة التي قدمتها في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في كوبي (14 آذار (مارس) 2019) في اجتماع ICANN64، شددت اللجنة الاستشارية الحكومية على الحاجة إلى "التنفيذ السريع للسياسات الجديدة لخدمات دليل التسجيل عند وضعها والاتفاق عليها، بما في ذلك عن طريق إرسال أجزاء مميزة إلى التنفيذ عند الموافقة عليها، مثل الأسئلة المؤجلة من المرحلة الأولى". في رده (15 أيار (مايو) 2019)، وافق مجلس إدارة ICANN على هذه المشورة وذكر أنه "سيبذل قصارى جهده، في حدود سلطته واختصاصه، وفي ضوء اعتبارات أخرى ذات صلة"

- فيمشورتها في البيان الختامي بمونتريال للجنة الاستشارية العامة في ICANN66 (6تشرين الثاني (نوفمبر) 2019)، أشارت اللجنة الاستشارة العامة إلى مجلس إدارة ICANN بما يلي: "اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان قيام مؤسسة ICANN وفريق مراجعة تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العملية المعجّلة لوضع السياسات بإنشاء خطة عمل مفصلة تحدد جدولًا واقعيًا محدثًا لإكمال عملها وتزويد اللجنة الاستشارة العامة وإبلاغها بحالة التقدم المحرز بحلول 3 كانون الثاني (يناير) 2020؛" وردًا على ذلك، وصف مدير ICANN التنفيذي في خطاب موجه إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (في 6 كانون الثاني/يناير 2020)، الوضع الراهن والتحديات الماثلة أمام الجهود.

- وإلحاقًا بنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي الصادر في مونتريال (بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وجهت "بضمان أن النظام الحالي الذي يتطلب "وصولاً معقولاً" إلى بيانات تسجيل اسم النطاق غير العام يعمل بشكل فعال" يحظى بقبول مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2020). وطبقًا لذلك، وجّه مجلس الإدارة منظمة ICANN إلى:
  - تثقيف أصحاب المصلحة بشأن التزام الأطراف المتعاقدة بمعالجة طلبات البيانات غير العامة وإتاحة الروابط الموصلة إلى معلومات أمين السجل والسجل ونقاط الاتصال حول هذا الموضوع
  - التعاون مع مجموعات أصحاب المصلحة من السجلات وأمناء السجلات من أجل وضع نموذج طلب قياسي طوعي وإتاحته لطلب الوصول استنادًا إلى سياسة الإجماع الحالية
  - نشر تعليمات واضحة على صفحة الويب الخاصة بإدارة الامتثال في ICANN تصف كيفية تقديم شكوى تتعلق بطلب وصول من جهة خارجية.
  - تجميع ونشر بيانات المؤشرات الشهرية المتعلقة بشكاوى الوصول إلى جهات خارجية بمجرد توفر تلك النماذج في نظام تقديم شكاوى الامتثال الجديد (متوقع في الربع الثالث من عام 2020)

- وفقًا لما تم إخطار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC به خلال اجتماع ICANN67 من جانب مجموعة عمل السلامة العامة ((PSWGت نشر نموذج شكوى مؤقت بالإضافة إلى معلومات عن شكاوى الوصول النوعية وذلك على صفحة شكاوى إدارة الامتثال في موقع ICANN.org على الويب. وثمة ملاحظة على الصفحة تشير إلى ما يلي: "حتى اكتمال الانتقال المتوقع لإدارة الامتثال التعاقدي في ICANN إلى منصة جديدة لمعالجة الشكاوى في وقت لاحق من هذا العام، سيكون تقديم الطلبات من خلال هذا النموذج موجودًا كإجراء مؤقت.وكجزء من عملية الانتقال، سوف تنشر إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN نموذجًا جديدًا لتسهيل تقديم هذه الشكاوى"

- وفي الوقت ذاته، في أعقاب شكاوى مقدمة من هيئة حماية البيانات إلى ICANN فيما يخص رفض أمناء السجلات طلباتهم بالحصول على "وصول إلى بيانات تسجيل غير عامة دعمًا لتحرياتها حول ما أشيع من انتهاكات لقانون حماية البيانات العامة GDPR، والتي تم الإبلاغ به إلى الهيئة من جانب صاحب (أصحاب البيانات) ضمن اختصاصها القضائي"، طلب مدير ICANN التنفيذي الحصول على الإرشادات والتوجيهات من مجلس حماية البيانات الأوروبية (بتاريخ 22 أيار/مايو 2020) حول "كيفية موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات بمصالح أصحاب البيانات المعنيين" وذلك من أجل مساعدة منظمة ICANN على "تقييم ما إن كان أمين السجل (بصفته المتحكم في البيانات) قد حقق توازنًا مناسبًا بين المصالح المشروعة التي ينشدها الآخرون المطالبون بها في مقابل المصالح أو الحقوق الأساسية والحريات الخاصة بصاحب البيانات". وقد أكد الخطاب علاوة على ذلك أنه "[في] حالة عدم توفير تلك الإرشادات، التي يمكن أن تعود بالنفع على إنفاذ ICANN للاتفاقيات المبرمة مع أمناء السجلات والسجلات، فسوف تواصل منظمة ICANN وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين مواجهة صعوبات في ضمان أن الجهات المعنية بحماية البيانات وغيرها من أصحاب المصالح المشروعة في هذه البيانات لها القدرة على الحصول على وصول متسق إلى البيانات اللازمة لحماية مصالحهم المشروعة والمصلحة العامة".

التركيز: وضع السياسات المستمرة في العملية المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات تسجيل gTLD

- منذ 2 أيار (مايو) 2019، **دخل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات في المرحلة الثانية من مداولاته** - برئاسة رئيس جديد، جانيس كاركلينز، السفير الحالي للاتفيا لدى الأمم المتحدة في جنيف ورئيس GAC السابق، وتمثيل GAC الحالي على النحو التالي:

3 "أعضاء" من فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات: 3 "بدلاء":

لورين كابين (الولايات المتحدة)
كريس لويس إيفانز (المملكة المتحدة)
جورجيوس تسنلينتيس (المفوضية الأوروبية)

رايان كارول (الولايات المتحدة)
أولغا كافالي (الأرجنتين)
راؤول غوساين (الهند)

- لقد كان فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات في الأساس يستهدف إصدار تقريره النهائي بحلول اجتماع ICANN67. ومع ذلك ، فإنه يستهدف الآن **تقديم توصياته النهائية بخصوص السياسة بحلول نهاية حزيران/يونيو 2020**. كما سلط الضوء خلال ندوة اللجنة الاستشارة العامة بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات (25 أيلول (سبتمبر) 2019) وورقة المناقشة المرتبطة بها: "أنه ينبغي أن يكون مفهومًا أنه من المرجع أن تتكون توصيات سياسة العملية المعجّلة لوضع السياسات **من افتراضات عالية المستوى ومبادئ وتوجيهيات تتطلب أعمال تنفيذ كبيرة** قبل أي نظام مركزي أو موحد يمكن وضعه بدلاً منه".

- ويشمل نطاق العمل[4] في المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP التركيز على وضع توصيات حول السياسات من أجل الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لجهات أخرى، والمعروف أيضًا باسم **نظام الوصول/الإفصاح الموحد عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)**، ويشمل أيضًا معالجة ما يطلق عليه "بنود الأولوية 2" أو **القضايا التي لم تعالج بشكل كامل في المرحلة 1** والتي تشمل: التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ودقة بيانات التسجيل، وجدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهوية. ومع ذلك، كما يتضح في الملحق المرفق بالتقرير الأولي للمرحلة الثانية (26 آذار/مارس 2020)، فقد أيدت المشورة القانونية الأخيرة التي تلقاها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات وضغوط الجدول الزمني **اعتراضات الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة غير التجاريين على إجراء "مزيد من النظر في هذه القضايا باعتباره جزءًا من المسار الحرج لإكمال المرحلة الثانية.**

- علمًا بأن **نظام الوصول/الإفصاح القياسي إلى بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)** وفقًا للمقترحات الواردة في التقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2020) والوارد وصفه في ملخص اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (بتاريخ 17 فبراير/شباط 2020)، قد وضع التصورات التالية:
  - مركزية الطلبات ولامركزية الاستجابات، مع التطور المستمر للنموذج، نحو زيادة الأتمتة والتوحيد القياسي
  - إنشاء آلية لتقديم المشورة لمؤسسة ICANN والجهات المتعاقد على التطور والتحسين المستمر لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة
  - أتمتة الإفصاح استجابةً لطلبات بعض السلطات العامة
  - استيفاء وتلبية قوانين حماية البيانات المعمول بها في جميع أنحاء العالم، وليس فقط قانون حماية البيانات العامة GDPR

[4] التي نصحت اللجنة الاستشارية العامة بتحديدها بوضوح (بتاريخ 14 آذار/مارس 2019)

- وعلى الرغم من ذلك، فإن المداولات التالية لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات منذ إصدار التقرير الأوليّ للمرحلة الثانية، والذي يشمل النظر في التعليقات العامة وتوصية السياسة النهائية لنظام الوصول/الإفصاح القياسي بموجب المناقشة الجارية في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات قد لا تصبح مُرضية بالكامل بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC وأصحاب المصلحة الآخرين، وعلى وجه الخصوص فيما يخص ما يلي:
  - **مركزة وأتمتة الكشف والإفصاح** لجهات إنفاذ القانون وغيرها من الهيئات العامة الشرعية، وكذلك الأطراف الأخرى الشرعية، متى ما كان ذلك مسموحًا به قانونًا
  - **الضمانات ضد الاستجابة غير المعقولة على الطلبات المشروعة** على سبيل المثال؛ إطار زمني مناسب للرد على الطلبات العاجلة (بما لا يزيد عن 24 ساعة)، واتفاقيات سارية لمستوى الخدمات من أجل الأطراف المتعاقدة، وقدرة وظيفة إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN على اتخاذ إجراء فعّال متى اقتضت الضرورة ذلك
  - **آلية تطوير فعالة** لضمان أخذ نظام الوصول/الإفصاح القياسي في اعتباره المزيد من المعلومات والتوجيهات المتوقع أن تكون متاحة حول مطابقة وانطباق قانون حماية البيانات المعنيّ بتشغيل وعمل نظام الوصول/الإفصاح القياسي. وعلى على وجه الخصوص، قد تصبح القضايا المعقدة وغير المؤكدة في الوقت الحالي (على سبيل المثال، درجة اتخاذ القرارات بطريقة مركزية ومؤتمتة) أكثر وضوحًا وقدرةً على التنبؤ بها بمرور الوقت.
  - المعالجة ومستوى الحماية المطلوبة **للكيانات الاعتبارية (مقابل الكيانات الطبيعية)**
  - مستوى **دقة بيانات التسجيل** في ضوء الأغراض التي تُعالج من أجلها تلك البيانات
  - حالة تنفيذ سياسة GNSO **المتعلقة بتسجيل النطاقات باستخدام خدمات الخصوصية والبروكسي** التي أثبتت أنها تضم قدرًا كبيرًا من التسجيلات المسيئة، والتي قد تستفيد من حماية مزدوجة للخصوصية بموجب سياسة نظام الوصول/الإفصاح القياسي.
  - توضيح مسئوليات الإفصاح عن البيانات الشخصية **بين ICANN والأطراف المتعاقدة**
  - عدم معالجة مشكلات **عمليات نقل البيانات الدولية**، عند اجتياز عملية الإفصاح عن بيانات التسجيل مختلف المناطق ذات الاختصاص القضائي
  - جدوى **جهات الاتصالات الفريدة** وأيضًا **عناوين البريد الإلكتروني المجهلة والموحدة**

التركيز: مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات (DPAs)

- **بين أيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) عام 2018، قدمت ICANN تقريرًا**[5] عن عملها مع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأوروبية التي تسعى إلى الحصول على وضوح قانوني بشأن نموذج وصول موحد محتمل، واستكشافها للطرق القانونية والتقنية لتعزيز المسؤولية لتوفير الوصول إلى جهات غير عامة بيانات التسجيل أثناء إنشاء حل موحد قابل للتوسع عالمياً للوصول إلى البيانات.

- فيما يتعلق بهذه الجهود، فقد قدمت ICANN لتعليقات المجتمع اثنين من التعديلات لوثائق الإطار الخاصة به فيما يتعلق بنموذج الوصول الموحد: عناصر إطار لنموذج وصول موحد (18 تموز (يونيو) 2018) ومسودة إطار عمل لنموذج ممكن للوصول الموحد (20 آب (أغسطس) 2018). قدمت اللجنة الاستشارية العامة تعليقات مبدئية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).

- بين تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 وأيار (مايو) 2019، تم إنجاز العمل في المجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) حول الوصول الى بيانات التسجيل غير العامة من أجل التوصل إلى حل فني يجعل مؤسسة ICANN هي الكيان الوحيد الذي بإمكانه تلقي استعلامات معتمدة بشأن بيانات التسجيل غير العامة. في 2 أيار (مايو) 2019، أعلنت المجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) تقديم نموذجها الفني النهائيفي (30 نيسان (أبريل) 2019) إلى المدير التنفيذي لمؤسسة ICANN والذي أشار إلى أنه سيتم استخدامه في المناقشات مع المفوضية الأوروبية ومجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية.

- في 25 تشرين الأول (اكتوبر) 2019، أعلن الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN أنهالآنيطلب رسميًا التوضيح من مجلس حماية البيانات الأوروبية بشأن ما إذا كان النموذج الموحد للوصول الى البيانات القائم على النموذج الفني للمجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) أن يمتثل للقانون العام لحماية البيانات، بناءً على ورقة جديدة تستكشف نموذج وصول موحد لبيانات تسجيل gTLD. تتضمن الورقة المكونة نم 21 صفحة مجموعة من 5 أسئلة (القسم 8 ص 19) التي ناقشتها اللجنة الاستشارية العامة في جلسة عامة خلال 3) ICANN66 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019).

- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، أوصت الهيئة البلجيكية لحماية البيانات -في ردها الموجه إلى مدير ICANN التنفيذي- **منظمة ICANN بمواصلة جهودها لتصميم نظام شامل** للتحكم في الوصول إلى البيانات ويأخذ هذا النظام بالحسبان الاشتراطات الأمنية وتقليل البيانات إلى الحد الأدنى وكذلك اشتراطات المساءلة. ولم يوفر الرد أي آراء نهائية بخصوص الأسئلة التي ضمّنتها منظمة ICANN في الوثيقة. تنص الرسالة على أن السياسة والضمانات ذات الصلة التي سيضعها المجتمع لأجل تطبيقها في نموذج UAM ستكون مهمة للغاية لتقييم فيما لو يعمل النموذج المركزي على زيادة أو نقصان مستوى الحماية الذي يتمتع به الأشخاص الاعتياديين. وفيما يخص الأدوار والمسؤوليات، تنص الرسالة على أن الأطراف المشاركة في نشاط المعالجة لا يمكنها ببساطة تعيين الطرف الذي يجب اعتباره بمثابة وحدة تحكم أو وحدة تحكم مشتركة؛ وهناك حاجة فيما يتعلق بهذه النقطة للنظر في كل حالة والبت فيها على حدة. وتمت الإشارة إلى مراسلات سابقة صادرة عن مجموعة عمل المادة 29، والتي تضمنت عبارة "للوهلة الأولى قد يبدو أن...ICANN والسجلات هي وحدات تحكم متضامنة".

- **وفي اجتماع للمتابعة مع الهيئة البلجيكية لحماية البيانات** (بتاريخ 14 شباط/فبراير 2020)، ناقش ممثلون من منظمة ICANN ومن المفوضية الأوروبية ورئيس فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات جانيس كاركلينز ورقة نموذج الوصول الموحد، والتقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة

[5] لقد تم ذلك من خلال مدونة تحديث القانون العام لحماية البيانات لدى ICANN وحماية البيانات/الخصوصية (24 أيلول (سبتمبر) 2018)، وعرض تقديمي قدمه الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN خلال اجتماع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات وجهًا لوجه (25 أيلول (سبتمبر) 2018)، وندوة تحديث حماية البيانات/الخصوصية (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018)، وتقرير حالة إلى اللجنة الاستشارية العامة (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) استجابة لمشورة اللجنة الاستشارية العامة وقضايا حماية البيانات/الخصوصية:مدونة الملف الختامي لاجتماع ICANN63 والخطوة التالية (8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018).

EPDP ونظر مجلس إدارة ICANN في توصيات المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP:

- **فيما يخص إمكانية تطوير نموذج مركزي متوافق مع قانون حماية البيانات العامة GDPR**، فقد أشار ممثلو هيئة حماية البيانات إلى أن خطابهم كان الهدف منه أن يكون تشجيعًا على مواصلة الجهود الرامية إلى وضع نظام شامل من أجل الوصول، وليس الهدف منه إعاقة ومنع وضع نموذج مركزي. وبالأحرى، فقد تمت الإشارة إلى أن نموذجًا مركزيًا هو الأجدر بالتقصي والبحث ويبدو أنه خيار "منطقي" أفضل من حيث الأمن وأيضًا لصالح أصحاب البيانات. وقد حذروا كذلك من أن الهيئة البلجيكية لحماية البيانات لم تكن في موقف يؤهلها إلى تقديم رأي محدد حول مسألة الرقابة والتحكم في ذلك النموذج.
- **وفيما يتعلق بأتمتة الإفصاح ردًا على طلبًا الجهات الأخرى**، فقد أشار ممثلو هيئة حماية البيانات إلى أن قانون حماية البيانات العامة GDPR لن يحول دون أتمتة الوظائف المختلفة في نموذج للوصول، شريطة أن تكون له القدرة على توضيح أن أي خوارزمية تعمل على أتمتة صنع القرارات تراعي المعايير ذات الصلة التي يشترطها قانون حماية البيانات العامة GDPR لتلك القرارات.

- وفي خطاب مؤرخ 22 أيار/مايو 2020، سعى مدير ICANN التنفيذي إلى لفت انتباه مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB إلى أن الهيئات المعنية بإنفاذ قانون حماية البيانات العامة GDPR تواجه تحديات في الحصل على وصول واطلاع على بيانات التسجيل غير العامة بسبب نقاط عدم اليقين التي تحيط بتقييم المصالح المشروعة حسب المادة 6.1(و) من قانون حماية البيانات العامة GDPR. **ورحّب مدير ICANN التنفيذي بإقرار أكثر وضوحًا لأهمية بعض المصالح المشروعة**، والتي تشمل المصالح العامة ذات الصلة، مقرونًا بإرشادات أكثر وضوحًا حول موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات بمصلحة أصحاب البيانات، **في سياق الإرشادات التوجيهية المتوقعة من مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB حول موضوع المصلحة المشروعة لجهة التحكم في البيانات** طبقًا لبرنامج عمل مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB في 2020/2019.

المواقف الحالية

- تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (في 5 أيار/مايو 2020) على الملحق المرفق بالتقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP
- تعقيبات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (في 24 آذار/مارس 2020) على التقرير الأوليّ للمرحلة الثانية لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP
- مبادئ اعتماد اللجنة الاستشارية العامة (21 كانون الثاني/يناير 2020) تم تضمينها الآن في التقرير الأوليّ للمرحلة الثانية لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP
- تعليقات GAC (في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019) على توصيات فريق مراجعة خدمة دليل التسجيل WHOIS الثانية
- نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في البيان الختامي الصادر في مونتريال باجتماع ICANN66 (في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) فيما يخص الإطار الزمني لتنفيذ المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP والمطلب المؤقت بتوفير "وصول معقول" إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة. وتم تقديم متابعة على نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة فيما يخص تنفيذ سياسة اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي.
- ركزت التعليقات المبكرة للجنة الاستشارية العامة في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات (بتاريخ 19 تموز/يوليو 2019) على فهم اللجنة الاستشارية العامة لتعريفات العمل الرئيسية للعملية المعجّلة لوضع السياسات
- بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي في اجتماع مراكش (في 27 حزيران/يونيو 2019) بإلغاء نصيحة بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي في اجتماع كوبي
- رد اللجنة الاستشارية العامة في (24 نيسان/أبريل 2019) على إخطار مجلس إدارة ICANN (في 8 آذار/مارس 2019) من حول منظمة دعم الأسماء العامة على توصيات سياسة المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات والذي اعتبرت فيه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC توصيات السياسة من المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP أساسًا كافيًا لمجتمع ICANN والتنظيم للمضي قدمًا، وأبرز المخاوف الخاصة بالسياسة العامة، والتي تشمل "المتطلبات الحالية في المواصفات المؤقتة التي تحكم بيانات تسجيل gTLD [...] والتي لا تفي باحتياجات إنفاذ القانون والأمن السيبراني"
- ركزت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الختامي في اجتماع كوبي على هامش اجتماع ICANN64 (بتاريخ 14 آذار/مارس 2019) على ضمان الاستمرار المناسب للعمل في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات وتنفيذ سياسة المرحلة الأولى.
- بيان اللجنة الاستشارية العامة/ اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات (13 آذار (مارس) 2019)
- مدخلات اللجنة الاستشارية العامة بشأنالتقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)
- مساهمة اللجنة الاستشارية العامة بشأن التقرير المبدئي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (21 كانون الأول (ديسمبر) 2018)
- ملاحظات GAC حول WHOIS وتشريع حماية البيانات (القسم 4.2) ومتابعة المشورة السابقة (القسم 6.2) في بيان برشلونة الختامي على هامش اجتماع ICANN63 (بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018) ورد مجلس إدارة ICANN في بطاقة تسجيل النتائج (بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2019)
- التعليقات المبدئية للجنة الاستشارية الحكومية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) على مسودة إطار لنموذج وصول موحد محتمل نشرتها ICANN في 20 آب (أغسطس) 2019.
- مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في بنما على هامش اجتماع ICANN62 (28 حزيران (يونيو) 2018)

- كانت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في سان خوان على هامش اجتماع ICANN61 (15 آذار (مارس) 2018) موضوعًا لمشاورة غير رسمية بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN (8 أيار (مايو) 2018) والتي أدت إلى إصدار بطاقة سجل أداء مجلس الإدارة (11 أيار (مايو) 2018). وردًا على ذلك، طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية من مجلس الإدارة أن يقرر اتخاذ إجراء بشأن مشورة كان يمكن أن يرفضها (17 أيار (مايو) 2018). أصدر مجلس إدارة ICANN بطاقة سجل أداء محدثة (30 أيار (مايو) 2018) كجزء من القرار الرسمي.
- تعقيباللجنة الاستشارية العامة (8 آذار (مارس) 2018) على النموذج المؤقت المقترح للامتثال للقانون العام لحماية البيانات
- تعليقات اللجنة الاستشارية العامة GAC (بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2018) على النماذج المؤقتة للامتثال لقانون حماية البيانات العامة GDPR
- تم قبول مشورة GAC في بيان أبوظبي في ICANN60 (1 تشرين الثاني (نوفمبر\9 2017) وفقًا لبطاقة تسجيل النتائج الخاصة بمجلس إدارة ICANN (4 شباط (فبراير) 2018)
- مبادئ GAC المتعلقة بخدمات WHOIS لـ gTLD (28 آذار (مارس) 2007)

الوثائق المرجعية الرئيسية

- توثيق اللجنة الاستشارية العامة
  - ملخص اللجنة الاستشارية العامة للتقرير المبدئي للمرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات (7 شباط (فبراير) 2020)
  - ورقة مناقشة ندوة اللجنة الاستشارية العامة بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات الخاصة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (23 أيلول (سبتمبر) 2019)
- المراكز الحكومية
  - التعليق العام للمفوضية الأوروبية (17 نيسان (أبريل) 2019) والتوضيحات اللاحقة (3 مايو (أيار) 2019) بخصوص توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات
  - خطاب وزارة الخارجية الأميركية مساعد وزير التجارة لشؤون الاتصالات والإعلام https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/redl-to-chalaby-04apr19-en.pdf (4 نيسان (أبريل) 2019) واستجابة الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN (22 نيسان (أبريل) 2019)
- مراسلات سلطات حماية البيانات
  - رسالة من هيئة حماية البيانات البلجيكية (4 كانون الأول (ديسمبر) 2019)
  - رسالة من مجلس حماية البيانات الأوروبي (5 تموز (يوليو) 2018)
  - بيان مجلس حماية البيانات الأوروبي بشأن ICANN /WHOIS (27 أيار (مايو) 2018)
  - رسالة من فرقة العمل العاملة بالمادة 29 (11 نيسان (أبريل) 2018)
  - رسالة من فرقة العمل العاملة بموجب المادة 29 لدىICANN (6 كانون الأول (ديسمبر) 2017)
- السياسة الحالية ونتائج وضع السياسات المستمرة
  - الملحق بالتقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP (بتاريخ 26 آذار/مارس 2020)
  - التقرير المبدئي للمرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2020)

- سياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام (20 أيار (مايو) 2019) التي تحل محل المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (17 أيار (مايو) 2018)
- التقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)

- قرارات مجلس إدارة ICANN
  - بطاقة سجل أداء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 مايو (أيار) 2019)
  - قرار مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 17 أيار/مايو 2018) باعتماد المواصفة المؤقتة
- مؤسسة ICANN ومساهمة مجموعة الدراسة الفنية
  - استكشاف نموذج وصول موحد من أجل بيانات تسجيل gTLD (بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، عبارة عن ورقة تم تقديمها أساسًا لسعي منظمة ICANN للحصول على توضيح من مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB فيما يخص امتثال نموذج الوصول الموحد لقانون حماية البيانات العامة GDPR
  - النموذج الفني للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة (30 نيسان (أبريل) 2019)

- النصيحة القانونية المقدمة من شركة Bird & Bird إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات خلال المرحلة الأولى وخلال المرحلة الثانية
  - الحالات المستخدمة من أجل أتمتة عملية الإفصاح (بتاريخ 23 نيسان/أبريل 2020)
  - متابعة حول مبدأ الدقة والاعتباري مقابل الطبيعي (بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2020)
  - خيارات الموافقة لغرض جعل البيانات الشخصية عامة (بتاريخ 13 آذار/مارس 2020)
  - أسئلة فيما يخص نظام للوصول/الإفصاح القياسي ("SSAD")، الخصوصية/البروكسي والبريد الإلكتروني المجهّل (4 شباط/فبراير 2020)
  - المصالح المشروعة وتقديم الطلبات التلقائية و/أو عمليات الإفصاح (بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2019)
  - الأساس القانوني للإفصاح لجهات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص جهة الضبط (بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2019)
  - المسئولية والضمانات وجهة التحكم وجهة المعالجة (بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2019)
  - الأساس القانون لنقل WHOIS الكثيفة (بتاريخ 8 آذار/مارس 2019)
  - إدراج خانة "المدينة" في بيانات Whois المتاحة للجمهور (بتاريخ 13 شباط/فبراير 2019)
  - معنى مبدأ الدقة بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR (بتاريخ 8 شباط/فبراير 2019)
  - تطبيق قانون حماية البيانات العامة GDPR على ICANN (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2019)
  - المسئولية فيما يتصل بالتعريف الذاتي للمسجل باعتباره شخصًا طبيعيًا غير طبيعي (بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2019)
  - تفسير قانون حماية البيانات العامة GDPR المادة 6(1)(ب) (23 كانون الثاني/يناير 2019)
  - إشعار إلى جهات الاتصال الفنية (بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2019)

المزيد من المعلومات

صفحة مرجع مؤسسة ICANN بشأن قضايا حماية البيانات/الخصوصية
https://www.icann.org/dataprotectionprivacy

عملية وضع السياسات العاجلة لدى GNSO بخصوص المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD
https://gnso.icann.org/en/group-activities/active/gtld-registration-data-epdp

إدارة الوثائق

اجتماع	منتدى السياسات الافتراضي لاجتماع ICANN68، للفترة من 22-25 حزيران (يونيو) 2020
العنوان	نظام WHOIS وحماية البيانات
التوزيع	أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (قبل الاجتماع) وعامة الجمهور (بعد الاجتماع)
تاريخ التوزيع	الإصدار 1: 4 حزيران (يونيو) 2020